٢٥٤- مُحَمَّد عبدالحيِّ بن عبد الكَبير الكَتَّانيُّ الفاسيُّ

السَّيِّد مُحَمَّد عبدالحَيِّ بن عبدالكَبير بن مُحَمَّد بن عبدالواحد المدعو الكبير الكَتَّانيُّ الحسنيُّ الإدريسيُّ، المغربيُّ الفاسيُّ، المالكيُّ، أبو الإقبال وأبو الإسعاد، العَلَّامة الشَّهير ذائع الصيت في المغرب والمشرق، المُؤَرِّخ النَّسَّابَة، مُسْنِدُ عَصْرِه، وحامل لوائه بمصره.

وُلدَ بفاس سنة ١٣٠٠ وقيل: ١٣٠٣ وسنة مولده بالتحديد غير معروفة لفائدة ذكرها المترجَم له في «المظاهر السَّامية» (١/ ٢٣٠)

سماه والده عبد الحي ولما قرأ عليه المسلسل بالمحمديين سنة ١٣١٨ سماه "محمد "

نشأ في أسرةٍ اشتهرت بالعلم والفضل،و حَضَرَ المترجم على بعض مشايخ فاس الأجلَّاء، ترعاه عين والده الهمام وتلحظه بمزيد العناية والاهتمام.

فمن مشايخه غير والده: شقيقه سيِّدي مُحَمَّد بن عبدالكَبير، وخاله سيِّدي جَعفر بن إدريس الكَتَّانيُّ، وابن خاله سيِّدي مُحَمَّد بن جَعفر الكَتَّانيُّ.

ومن غير بيت الكَتَّانيِّ حَضَرَ على شيخ الجماعة السيد أبي العبَّاس أحمد بن الخيَّاط الزُّكاريِّ، والسَّيِّد مُحَمَّد بن قاسم القادريِّ، وقاضي مكناس أحمد بن الطالب بن سودة، والسَّيِّد مُحَمَّد الفضيل بن الفاطميِّ الإدريسيِّ.

قَرَأَ عليهم في الفنون المتداوَلة، مع العناية بسماع كتب الحديث، ومقروءاته عليهم مفصلةٌ في ترجمته بأول «فهرس الفهارس»،وترجم لنفسه

ترجمة طنانة في كتابه «المظاهر السَّامية في النسبة الشَّريفة الكتانية» (ص٢٢٩ – ٢٨٣) وأنا أنقل المقاصد مع فوائد وزيادات.

استجازَ المترجَم من مشايخه المذكورين، وكان همُّه وقت الطلب التردُّد على مُسْنِدي المغرب بقصد الرِّواية عنهم، طلبًا للإكثار والعلوِّ، وكاتَبَ عددًا من المسنِدين بالأقطار الإسلامية، فأجازه جماعةٌ كتابةً كالسَّيِّد عليِّ بن ظاهر الوتريِّ، والسَّيِّد أحمد البَرْزَنْجيِّ المدنيَّيْنِ.

وفي سنة ١٣٢٣ رَحَلَ إلى الحجاز، وفي طريقه دخل مصر وأدرك عددًا من أعلام الأزهر، وروى عنهم، منهم: الشيخ عبدالرَّحمن الشربينيُّ الشَّافِعيُّ، والشيخ سليم البِشريُّ المالكيُّ، والشِّهاب أحمد الرِّفاعيُّ شيخ المالكيَّة وغيرهم.

ودخل الشَّام حيث روى عن الشَّيْخ عبدالله السُّكَريِّ وهو أعظم مُسْنِدِ وَجَده بالشَّامِ، والشَّيْخِ أبي النصر الخطيب، والشَّيْخِ عبدالرَّزَّاق البَيْطار وغيرهم.

وعندما دَخَلَ الحِجَاز أخذ عن الحَبِيب حُسَين الحبشيِّ، ومُسْنِد المدينة فالح بن مُحَمَّد الظاهريِّ، وأديبها عبدالجليل برادة، والشَّيْخ حسب الله المَكِّيِّ، والشِّهاب أحمد الحَضْرَاويِّ، وتدبَّج مع المسند الكبير أبي الخير المَكِّيِّ ثمَّ الهنديِّ صاحب المعجم، وتدبَّج وروى عنه عددٌ من الأكابر .

وألقى دروسًا في الحرم المدنيِّ الشَّريف، وفي الرَّملة، وبيت المقدس ودمشق، ولم يكن قد جاوز الخامسة والعشرين، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ثمَّ رجع إلى المغرب حاملًاالاجازات وراية التَّحديث والرِّواية

للفهارس والمعاجم والأثبات من المشرق إلى المغرب، ونال شهرةً فائقةً.

وحصلت له ولأسرته محنة كبيرة ، توفي فيها شقيقه العلامة السيد محمد ابن عبد الكبير رحمه الله تعالى ، ودخل هو سجن أبي الخصيصات بفاس سنة ١٣٢٧

وفي عام ١٣٣٩ رحل إلى الجزائر وتونس والقيروان، رغبة في الرِّواية وإدراك المعمَّرين.

اعتنى عنايةً مشهورة برواية الكتب والإجازات وتحصيل الفهارس والأثبات، وجمع في ذلك ما لم يجمعه غيره في عصره، ثُمَّ خرج على النَّاس بكتابه المشهور «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات»، وهو مرجعٌ رائدٌ للمعتنين بروايات المتأخِّرين.

ولم يبلغ أربعين عامًا من عمره إلا وصار-والله أعلم- أعلم أهل الأرض بهذا الفنِّ، ومدحه الكبار، واشتهر اشتهارًا عجيبًا، ليس في المغرب فقط؛ بل في المشرق أيضًا، وتسابق العلماء في الرِّواية عنه، بل وكتابة ترجمته في مصنَّفاتهم رغم كونهم أكبر منه سنًّا.

وفي سنة ١٣٥١ حجَّ الأخيرة والثانية، وحصل عليه إقبالٌ لا مزيد عليه، وتسابَقَ العلماء والطلَّاب في الرِّواية عنه، وتحمُّل بعض المسلسلات عنه كالأوَّلية والمصافحة والمشابكة وغير ذلك.

واشتهر المُترجَم بمعرفة تراجمِ أصحاب الفهارس والأثبات والمعمَّرين وتسلسُلِ أخْذِهم، ووفياتهم طبقةً بعد طبقةٍ، كما كان يعرف أنساب المغرب، وبالأخصِّ الفاسيين منهم.

وقد جمع من المغرب ومن أسفاره مكتبةً نادرةً متميزةً تُعدُّ من أعظم المكتبات الخاصة بالعالم الإسلاميِّ، نُشرتْ حولها مقالاتٌ ، وكُتبتْ بشأنها كتاباتٌ، ولم تكن حاويةً للكتب فقط، بل فيها مسكوكاتٌ، وملابس، وخرائط، ووثائق.

وأدَّاه ميله الزَّائد إلى الإجازات والفهارس؛ إلى استرواح الرواية عمَّن في وجودهم نظرٌ، أو المعمَّرين أو الجنِّيين، بل صنَّف مصنَّفًا سمَّاه «مواهب الرحمن في صحبة شمهورش قاضي الجان»، وآخر اسمه " المحاسن الفاشية"، وروى من طريقه في فهرس الفهارس (١/ ٢٣٣، ٤٤٥، ٤٦١، ٢/ ٨٤٩، ٨٥٠) وهذا فيه نظر؛ فإنَّه يلزم لإثبات الصحبة العدالة، ولا تُعرف عدالة شمهورش الجنيِّ، ومَن الذي جعله قاضيا للجن، ولماذا لم يعرف إلا متأخراً ؟

وقال السَّيد عبد الحيِّ في إجازته للشيخ محمد بن عليٍّ التادليِّ الرِّباطيِّ: «وأتحفُهُ بسندٍ عالٍ لا تقاومه جواهر ولا لَآلٍ، وهو أنِّي أروي الصحيح والكتب السِّتة عن المعمَّر حسينٍ الطرابلسيِّ المصريِّ الحنفيِّ، عن الشيخ محمد صالح الرَّضويِّ البخاريِّ، عن أبي حفص عمر بن المكيِّ الشَّرقاويِّ، عن القاضي شمهورش الجنيِّ الصحابيِّ المعمَّر».

قلتُ: هذه خرافةٌ، وهذا إسنادٌ يتحاشاه أهل المعرفة والنقد، والحمد لله على العافية من شراهة وتقمُّش أصحاب الإجازات والفهارس[1].

مصنَّفاتُه:

أمَّا عن مصنَّفاته، فأذكر منها:

١- «فهرس الفهارس» وهو كتابٌ جيدٌ مفيدٌ، ليس له في بابه منافسٌ أو ضريبٌ، فإنَّ المترجَم لما جمع هذه الإجازات المتكاثرة والأثبات والفهارس المتعدِّدة؛ خرجَ للنَّاس بهذا الكتاب الَّذي لم أَرَ في بابه مثله أو ما يقاربه، وفيه نقدٌ وبيانٌ، وغرائبُ وفوائدُ، وأوهامٌ، وطرقٌ للأعلام؛ طُبع في مجلَّدين، ونال إقبالًا كبيرًا ، وأصبح مرجعًا لهم فعوَّلوا عليه واستفادوا منه.

٢- «عقْد الزبرجد في أنَّ من لغا فلا جمعة له مما نُقِّب عنه من الأخبار فلم يوجد».

٣- «الإجازة الصغرى».

٤- «اليواقيت الثمينة في الأحاديث القاضية بظهور سكة الحديد إلى المدينة».

٥- «مُنية السَّائل اختصار الشَّمائل».

---

(١) انظر كتاب «مُسْنَدُ الجنِّ» للحافظ أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ ففيه بحث حول إبطال الرواية عن شمهورش وأمثاله (ص٤٦-٥١)

٦- «إنارةُ الأغوار والأنجاد بدليل معتقَد ولادة النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآلِهِ وسلَّم من السبيل المعتاد».

٧- «الرَّحْمةُ المرسَلة في شأن حديث البَسْملة».

٨- «السرُّ الحقيُّ الامتنانيُّ في شرح الرَّاتب الكَتَّانيِّ».

وقد طُبع بالمغرب ثمَّ في القاهرة، وأصله في الدفاع عن الطَّريقة الأحمدية الكَتَّانية التي أسَّسها أخوه السيد محمد بن عبدالكبير، وقد تراجع صاحب التَّرجَمة عن هذا الكتاب، وكتب كتابًا موسَّعًا اسمه: «أداءُ الحقِّ الفرض في الَّذين يقطعون ما أَمَرَ الله به أن يوصلَ ويفْسدونَ في الأرض»، انتقد فيه بعض آراء شقيقه ومبالغاته حول الطَّريقة الكَتَّانية، وانتقد الصَّلاةِ الأنموذجيَّةِ المنسوبة للسَّيِّد مُحَمَّد بن عبدالكبير، واعتمد في نقده طريقة ذكر اللفظ أو الجملة وتوجيه النقد، ولم يتَرْجِمَ شقيقه في «فهرس الفهارس».

٩- «إفادة النَّبية إلى من ادَّعى الإجتهاد أو ادُّعِيَ له».

ذكر في مقدمته شروط الاجتهاد، ثمَّ ذكر من ادَّعى الاجتهاد أو ادُّعِيَ له بعد الأئمة الأربعة، ولم يذكر أحدًا من أئمة آل البيت النَّبويِّ عليهم السَّلام، وقد توفَّر فيهم الاجتهاد قبل الأربعة وبعدهم طبقةً بعد طبقةٍ، فإنهم الثقل الثاني وسفن النَّجاة، ولكن بحكم توجهات وبلد صاحب الترجمة صعب عليه أن يسمو إلى مقامات أئمة آل البيت المجتهدين،

الآمرين النَّاهين، -عليهم السلام- لأنَّهم ليسوا في دائرة اهتمامه، فقضى عليهم بالإهمال والإقصاء.

نعم؛ ذكر السيد محمد الأمير الصنعانيَّ الحسنيَّ، ولكن بدلالة الشوكانيِّ، وليس لكونه من مجتهدي السَّادة الزيدية.

ولاينقضي عجبي من عدم ذكر السيد عبد الحي الكتاني لمجتهدي آل البيت الزيدية مع وجود كتاب " البدر الطالع للشوكاني " وفيه طائفة من مجتهدي آل البيت من بعد القرن السابع ، والله المستعان .

على أن من أراد الوقوف على تراجم أئمة آل البيت المجتهدين -عليهم السلام -فليسارع – بالاضافة الى البدر الطالع- إلى «الإفادة»، و«البسامة»، و«التحف» ، " ومآثر الأبرار" " ومطلع البدور " ومصنفات السيد محمد بن زبارة الحسني وغيرها،وهذا الإهمال والإبعاد وعدم الاهتمام يستوجب التوقف والمراجعة، ومذهب سادتنا آل البيت الزَّيدية أكثر المذاهب مجتهداً، فسلام الله على آل البيت الذين ظُلِّموا أولًا وثانيًا وآخرًا.

١٠- «أَداءُ الحقِّ الفرض في الذين يقطعون ما أَمَرَ الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض».

قال في أوله: « إنَّ جماعةً من أهل العلم والفضلاء بهذه البلاد وغيرها رغَّبوا إليَّ في أن أتصدَّى للكلام على أحوال واعتقادات الطريقة الزَّائغة الحادثة المتلوِّنة من بعض الرِّعاع والأغمار البُله الذين يُعَدُّ وجودهم في طائفةٍ من الطوائف الصوفية عارًا في عرض الكاملين...»

١١- «كشف اللَّبْس عن حديث وضع اليد على الرأس».

١٢- «المظاهر السَّامية في النِّسبة الشَّريفة الكتانية».

وهو كتاب كبير في مجلدين يتحدث فيه عن النَّسب الكتَّاني الشريف ، ولم يترجم للكتَّانيين وعمود النَّسب الكتاني واكتفى بترجمة أجداده القريبين مفتتحصًا بجدِّه السيد محمد بن عبد العزيز الكتَّاني ، وتوسع في ترجمة أبيه وأخيه ثمَّ في ترجمته لنفسه .

وكلامه في مدح أخيه -والله أعلم- من باب ماجاء في «السرِّ الحقي الأمتناني»، فإن «المظاهر السَّامية» متقدم، وانتهى منه السيد عبدالحيِّ سنة ١٣٣٠، فإذا رأيت اختلافًا بين مافي «المظاهر السَّامية» وكتابه الآخر «أداء الحق الفرض في الذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض» فقدِّم الأخير قولًا واحدًا لأنه هو المتأخر، والله أعلم بالصواب .

١٣- «التَّراتيب الإداريَّة والعمالات والصِّناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة المنَّورة العليَّة».

وهو كتاب نافع، وقد بناه على كتاب «تخريج الدلالات السَّمْعيةِ على ما كان في عهد رسول الله -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- من الحرف والصَّنَائِعِ والعمالاتِ الشَّرْعيَّه» لعليِّ بن محمد الخزاعيِّ التلمسانيِّ (ت ٧٨٩).

وخطَّتُه فيه أن يذكر النَّصَّ من كتاب الخزاعيِّ، ثُمَّ يزيد عليه مميزًا بين زياداته والأصل، وهو كتاب مفيد في بابه، يدلُّ على سَعة اطِّلاع مصنِّفه، وقد طُبع في مجلدين.

وهو يحتاج لتهذيبٍ من جهتين: استكمال مباحثه وإخراج ما ليس من موضوعه منه، واستبعاد مافيه من أوهام قدر الطافة، وقد ذكر صاحب الترجمة أنه تطلَّب كتاب الخزاعيِّ كثيرًا، وأن الكتاب دُفن في زوايا الإهمال والنسيان.... إلى آخر كلامه.

وهذا فيه نظرٌ؛ فإنَّ كتابَ الخزاعيِّ كان معروفاً، وقد اختصره العلَّامة السَّيد رفاعة الطهطاويُّ في كتابه «نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز»، وطُبع بمطبعة المعارف الملكيَّة بمصر سنة ١٢٩٠.

ويقول العلَّامة رفاعة الطهطاويُّ في كتابه «نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز»، بعد أن ذكر كتاب الخزاعيِّ (١/ ٤٩٦): «ومن هذا الكتاب استخرجتُ الزُّبد اللائقةَ، والخلاصاتِ الفائقة؛ الآتية في أبوابها، النافعة لطلَّابها...»، وسبحان من لا يضلُّ ولا ينسى.

١٤- «مَنْحُ المنَّة في سلسلة بعض كتب السُّنَّة».

اقتصر فيه على الأوَّلية، وإسناده لصحيح البخاريِّ، وبعض الأثبات المشهورة، وهذا الجزء مطبوع مشهور.

١٥- «الأجوبة النبعة على الأسئلة الأربعة».

١٦- «ماعلق بالبال أيام الأعتقال».

١٧- «إعْلامُ الحاضر والآت بما في السَّلوة من الهنات».

وهو تعليقاتٌ واستدراكاتٌ ومناقشاتٌ مع كتابِ «سلوة الأَنْفَاسِ بمن أُقْبِرَ من العلماء والصالحين بفاس» لسيدي محمد بن جَعْفر الكتَّانيِّ وسيأتي إن شاء الله تعالى مزيدٌ من الكلام عليه .

١٨- «خَتْمُ البُخاريِّ».

١٩- «خَتْمُ التِّرمذيِّ».

٢٠- «خَتْمُ الشَّمائل».

٢١- «الإجازة في أحكام الإجازة».

٢٢- «البحر المتلاطم الأمواج المذهَّب بما في سُنَّة القبض من العناء واللجاج».

٢٣- «الفيض الجاري في ثلاثيَّات البخاريِّ».

٢٤- «أسانيد مسلسلات محمد عابد السِّنديِّ».

٢٥- «منية القاصد لمسلسلات سيدي الوالد».

٢٦- «مواهبُ الرَّحمنِ في صحبةِ شمهورش قاضي الجانِّ».

٢٧- «تبليغ الأمانة في مضارِّ الإسراف والتبرُّج والكهانة».

٢٨- «البيانُ المُعْربُ فيما ورد في فضائل اليمن والمغرب».

٢٩- «مجلَى أسرار العرفان من قوله تعالى: «وإذا قرئ القرآن».

٣٠- «البحث المحبوب عن أخبار الشيخ السَّنوسيِّ دفين جغبوب».

٣١- «الرَّدُّ على الحداثيين».

٣٢- «تأبين المستشرق هنري وكستري».

أمَّا باقي المصنَّفات فارجع إليها في مقدمة «فهرس الفهارس»، وغالبُها في تراجم بعض المسنِدين، وتحرير بعض المسائل المتعلِّقة بالتَّاريخ، وفهارس ومعاجم لشيوخه وغير ذلك.

تنبيهات:

أولها: حول وصْف صاحب الترجمة بالحفظ.

ثانيها: حول أخطاء في الادِّعاء على مذهب الإمام إدريس بن إدريس عليهما السَّلام.

ثالثها: انتقاده لبعض كتب معاصريه من المغرب .

أولًا: مناقشةٌ حول وصْف صاحب التَّرجَمة -رحمه الله تعالى- بالحفظ:

الفن الحديثيِّ الذي اشتهر به صاحب الترجمة، هو صناعة الإجازات والفهارس والاتصالات بها، وبعض النَّاس من محبيَّه وصفوه بالحافظ، وقد جاء ذلك الوصف مِنْ قِبل بعض الفضلاء أو المقرِّظين لكتبه أو المستجيزين منه، ثم توارد على ذلك بعض الفضلاء، فأحببتُ أن أجلِّيَ الأمر بعيدًا عن التقليد والأغراض، فأقول وبالله التوفيق:

هذا الخطأُ تعاقبَ وتواردَ عليه جماعةٌ من الأعيان الَّذين غلب

عليهم حُسن النِّـيَّة، أو أن معرفتهم باصطلاحات المُحَدِّثين قليلة[1]،

(١) كتب صديقنا الدكتور محمد السَّرار رئيس المجلس العلميِّ بمدينة العرائش؛ مقالين في مجلة «ميثاق الرابطة» المغربية، في العدد (٥١،٥٢) تعقَّب فيه ما كنتُ كتبتُه في الطبعة الأولى من «التشنيف» حول دعوَى حفظ السيد عبد الحيِّ الكتانيِّ، وقد بنى كلامه على أمرين:

الأول: وصْفُه بالحفظ مِنْ بعض المعاصرين له كالشيخ سليم البشريِّ، والشيخ بخيت المطيعيِّ، والشيخ محمد ابراهيم السِّباعيِّ المراكشيِّ وغيرهم.

ثانيا: سلَّم بوجود أخطاء حديثية في كتبه لكنه قال: «إن هذا قلَّ أن يسلم منه مشتغلٌ».

وفي الجواب عليه أقول:

أولًا: نعم؛ حلَّاه بالحافظ جماعةٌ، ولكن أين البِّينة على صحَّة دعواهم؟! وهل الصواب يعرف بأقوال الرجال ؟

لذلك أمعنتُ النَّظر، ولم أقلِّدهم، ولا سيَّما أنَّ فيهم جمعًا من الذين لا يُعرفون بالاشتغال بالحديث، وبحسب الظاهر قطعتُ بعدم صحَّة الدعوى، والله أعلم.

ثانيًا: نعم؛ إنَّ الخطأ والسهو لا يسلم منه مشتغلٌ، لكنْ هناك فرقٌ بين المنهجية العلمية المستقرة والدائمة، وبين العارض على المنهجية العلمية.

وعندما كنتُ في المغرب هذا العام (١٤٣٣) هاتفتُ أخي الدكتور محمد السَّرار، وناقشتُه فيما كَتب، فوجدتُه موافقًا في منع الحفظ، وفي غيره أراد المسامحة، وليكن هذا منه فقط؛ وليس الخبر كالمعاينة، وكنتُ أودُّ من أخي الدكتور محمد السَّرار أن ينظر بنفسه ويستدلَّ على كلامه، ويُظهر لنا الدلائل المتتابعة على دعواه ونقل كلام عبدالحيِّ في العِلل والقواعد والمناقشات والاستدراك، ولكن هيهات أن يجد إلا عواليَ للهشتوكيِّ، وطرقًا للشنوانيِّ، وغرائب للإمداد والأمم والمنح البادية.

فانظر ما

سيأتي إن شاء الله تعالى.

قال الحافظ السيوطيُّ في «ألفيَّته»:

عِلْمُ الحديثِ ذو قوانينَ تُحَدّْ يُدْرَى بها أحـوالُ مـتنٍ وَسَـنَدْ

فـذانك الموضوعُ والمقصـــودُ يُـدْرَى بـه المـقبولُ والمــردودُ

وهذا الأخير -وهو تمييز الصحيح من السَّقيم- هو الغاية والمراد من علم الحديث، فمن لم يكن فيه بذاك فَفُضَّ منه يديك ودع عنك قول فلان وفلان واحكم بدون تعسُّفٍ أو تقليدٍ.

وسيِّدي عبدالحيِّ الكَتَّانيُّ -رحمة الله عليه- لم يكن في هذا الباب بذاك أو من الَّذين يُعتمد عليهم ويُرجع إليهم، ولا أعلم في مصنَّفاته كتابًا في العلل، أو التَّخريج، أو الاستدراك، أو الرِّجال، على طريقة الحديثيِّ المُحَصَّل أو المُحَدِّثين النُّقاد فضلًا عن الحُفَّاظ، وقد وقفتُ على مصنَّفاته المطبوعة حجريًّا أو حديديًّا، وأكثر الذي لم يُطبع، وأمعنتُ النَّظر فيها، وتبيَّن لي أن دعوى حفظه كانت دعايةً نسجها له بعض محبِّيه، وإذا أردتَ المعرفة فارجع إلى مصنَّفاته. وإليك شواهدَ لما ذكرتُه:

والحقَّ أنَّ الدكتور السَّرار لم يجد شيئًا ليظهره، فاستروح الاعتماد على دعوى مِن بعضِ أشخاصٍ، ولو كانوا من غير علماء الفنِّ، وهي طريقةٌ غير علمية، ومع ذلك أشكره على حسن تناوُلِه.

١- تجده ينفي وجود الحديث الصحيح ويصحِّحُ الحديثَ الواهي، بل لم يتكلَّم على حديثٍ واحدٍ بطريقة المُحَدِّثين النُّقاد؛ فأنَّى له الوصف بالحفظ؟!.

فحديث: «من لغا فلا جمعة له»، أنكر وجوده مطلقًا، بل صنَّف جزءًا في نَفْيِ وجوده، سمَّاه: «عقْد الزبرجد في أن (من لغا فلا جمعة له) مما نُقِّب عنه من الأخبار فلم يوجد»، وغاب عنه أنَّه في «تاريخ واسط» لبحشل، وأن أصله في «المسنَد»، و«البزَّار»، و«الطَّبرانيِّ» ومن طرق متعددة.

٢- وَصنَّفَ في تصحيح حديث البدء بالبسملة، وله في عمله أخطاء لا يقع فيها إلا المبتدئ، وغاب عنه أنَّ الَّذي صحَّحه أو حسَّنه البعض هو حديث «الحمدلة» المخرَّج في «أبي داود» وغيره، وأن حديث «البدء بالبسملة» شديد الضعف كما حكم عليه الحافظ في «الفتح»، وهو ما تقتضيه القواعد الحديثية.

٣- وحَرَّف حديث: «من فارق الدنيا على الإخلاص لله وحده وعبادته لا شريك له، وإقام الصَّلاة وإيتاء الزَّكاة؛ فارقها والله عنه راضٍ»، أقول: حرَّفه وهو لا يدري.

٤- وصَنَّف جزءًا في تأييد الحافظ أبي بكر ابن خير، حيث ادَّعى الإجماع على مَنْع التحديث بدون روايةٍ، وغاب عنه أنَّ الوجادةَ طريقةٌ من طرق التحمُّلِ، وأن هذا الإجماع غير صحيح.

٥- وذكر أشخاصًا لا معرفة لهم بالحديث -بل مجاهيل- على أنهم مِن حُفَّاظ السُّنة، كما في مقدمة «فهرس الفهارس»، وقد نبهتُ على ذلك في جزء «تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحُفَّاظ».

وبالجملة فلمْ أرَ لصاحب التَّرجَمة -رحمه الله تعالى- جزءًا حديثيًّا، أو تخريجًا لكتاب، أو استدراكاتٍ، أو مصنَّفًا في القواعد أو الرجال، فضلًا عن عملٍ في الجرح أوالتعديل أو العلل؛ على طريقة المُحَدِّثين أو المتوسطين، فانتبه ولا تدفع بالصدر ولا تقلِّد!

ومما ينبغي ذِكره في هذا المكان بعضُ رسالةٍ كَتبها إليَّ شيخُنا العَلَّامة المُحَدِّث النَّاقِد سيِّدي عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الغُمَاريُّ يذكر فيها بعض الفوائد الَّتي يحسُنُ ذِكرها هنا؛ لتكون تبصرةً لإخواني من طلبة الحديث الشَّريف، وفق الله الجميع..

قال -رحمه الله تعالى-: «أوصيك ألا تجعل اشتغالك بعلم الحديث قاصرًا على الرِّواية ولقْي الشُّيوخ والبحث عن العالي والنازل؛ فإنَّ هذا كان في عصر الرِّواية مذموماً عند أهل الحديث، فكيف في هذا العصر الَّذي لم يبق فيه للرواية فائدةٌ إلا التبرُّكُ باتصال السلسلة؟! وليس معنى هذا أني أنكر الاجتهاد في الحصول على الشُّيوخ واتصال الرِّواية؛ وإنما أنكر تمحيص

العمل لأجل ذلك بخصوصه؛ لأنَّه عملٌ شاقٌّ، مع ضآلة فائدته بالنسبة للمهمِّ -بل الأهم- من علم الحديث، وهو الدِّراية بالقواعد الَّتي تساعد على معرفة الصحيح من السَّقيم من المتون، والوصول إلى التصحيح والتضعيف، والوقوف على أوهام أهل التخريج، وما غلط فيه الرواة؛ فإنَّ هذا هو المقصد من علم الحديث الَّذي هو الأصل الثاني في التشريع؛ فإذا لم يتقن الإنسان هذا العمل كان كالَّذي يريد أن يبني الدار مثلًا فيجمع وسائل البناء ليله ونهاره من غير أن يبني دارًا!

وهذا عملٌ لا يليق بالعاقل فِعْلُه؛ بل المقصود من الوسائل هو الوصول إلى المقصد والغاية؛ والغايةُ من علم الحديث هي معرفة التصحيح والتضعيف، والمُعَلِّ من المتون، والمنكَر والمضطرب... إلى غير ذلك.

وانظر إلى الشَّيْخ عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ -رحمه الله تعالى- فإنَّه صَرَفَ عمره كلَّه في علم الرِّواية، ولقْي الشُّيوخ، والبحث عن الفهارس والأثبات، والوقوف على العالي والنازل، حتَّى بلغ في ذلك درجةً ما بلغها أحدٌ من أهل عصره من غير خلاف مِن أحدٍ، وكتابه «فهرس الفهارس» أعظمُ شاهدٍ على ذلك، ولكن انصرافه إلى هذا جعله من الناحية الأخرى -وهي معرفة الخوض في نقد الرجال والتصحيح والتضعيف- عاديًّا جدًّا، وهذه كتبه بين أيدينا تنبي عن ذلك وتخبر بها هنالك، ويكفي في ذلك كتابه «الرَّحمة المُرسلة في حديث البسملة»، وكتابه «إنارةُ الأغوارِ والأنجاد بدليل ولادته صلَّى الله عليه وآلِهِ وسلَّم من السَّبيل المعتاد»؛ والسبب في ذلك أنه اسَتَلذَّ واستحلَى البحثَ في الفهارس والأثبات، وشغله ذلك عن الأهمِّ المفيد

للناس عمومًا، وهو معرفة الصحيح من غيره.

فلِهذا أوصيك أن لا تنساق مع هذا الفنِّ وتترك غيره المفيدَ لك وللناس عمومًا، فعليك بالبحث في كتب الفن، ولازِمْ قراءة كتب التخريج كـ«التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر، و«نصْب الرَّاية» للزيلعيِّ، وغيرهما من كتب التخريج، وإذا أمكن أن تخصِّص وقتًا من يومك لقراءة «الفتح» لابن حجر وتتتبَّع منه تعقُّبه للرواة وما ينقله في نقدهم، مع التأمُّل والفهم لما يذكر في تراجمهم من قواعد، وعليك بمطالعة «شرح عِلل التِّرمذيِّ» للحافظ ابن رجب، فإنه مهمٌّ مفيد جدًّا». انتهى ما كتبه شيخنا رحمه الله تعالى ورضي عنه، وهو تذكرة لطلبة العلم ولا سيَّما علم الحديث.

تكميلٌ وبيانٌ:

هذا تقريبًا ما كنتُ سطرتُه في الطبعة الأولى من «تشنيف الأسماع» (ص٢٤٨- ٢٨٣) وقد تعقَّبني أحدُّ الفضلاء الكتَّانيين برسالةٍ خاصةٍ يُلزمني فيها بوصف صاحب الترجمة بالحفظ، وهي ليست تحت يدي الآن، وقد طال عهدي بها، والذي عندي أنَّ الحق لا يُعرف بالرجال؛ ولكن اعرِفِ الحق تعرِفْ أهله، والتساهل والتشهِّي والتوارد والتقليد يقع كثيرًا في كتب الجرح والتعديل، خاصَّةً عند المتأخرين.

وقد راجعتُ نفسي، وعادوتُ النَّظر في كُتب صاحب الترجمة التي بين يديَّ من المطبوع والمخطوط، فتأكدتُ من صواب ما ذهبتُ إليه، وهو ما صرَّح به شيخنا المحدِّث النَّاقد السيد عبدالعزيز بن الصِّدِّيق، وفي الحديث الشريف: «**أنزِلوا النَّاس منازلهم**»، نعم؛ قد لا ينشط المحدِّثُ، وقد يخطئ أو

يهم، لكن طريقة البحث تدلُّ على صاحبها.

فمن كان مستقلًّا ينظر بنفسه بعد استكمال الآلات، فهو المحدِّث النَّاقد العمدة، أما من اعتمد على التقليد ورموز «الجامع الصغير» وقال فلان ... اهـ، وصرَّح فلان ...اهـ، وصحَّحه فلان وفلان... اهـ، وذكره فلان في الموضوعات....اهـ، فمن كان هذا حاله ولم يرجع للأسانيد، وينظر بنفسه على طريقة أهل الفن؛ فليس من رجال هذا الفن، ولا يشتغل به ، وإن وصفه بذلك أدباء وفقهاء أهل فاس ومكناس .

١- انظر إلى من وُصِفَ بأنَّه حافظ العصر ومحدِّثه، وإمام التاريخ وفلسفته، انظر إلى كيفية بحثه في الرجال؛ ففي رسالته «الرَّحمةُ المُرْسَلَةُ في شَأْنِ حديثِ البسملة»(ص٧) أراد أن يتكلَّم عن الحديث فساق إسناده منه للحافظ عبد القادر الرَّهاويِّ: أخبرنا أحمد بن عليِّ بن مخلد، ومحمد ابن عبدالعزيز بن جعفر البردعيُّ، قالا: حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكيُّ: حدَّثنا بشر بن اسماعيل عن الأوزاعيِّ، عن الزهريِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... ثم سَاق الحديث مرفوعًا.

ثم انفصل على تحسين الحديث، ولم يكتف بذلك؛ بل ردَّ على من ضعَّفه كأبي العلا العراقيِّ الفاسيِّ وابنه.

والعجب من السَّيِّد عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ أنَّه سَاق الإسناد، ولم يهتد إلى أنَّ سِتَّةً من رجالِ الإسناد قد سقطوا من سياقه هو، وهُم:

أ- محمد بن حمزة بن محمد القرشيُّ شيخ الرَّهاويِّ.

ب- هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفانيُّ.

ج- أحمد بن عليٍّ بن ثابت الخطيب الحافظ.

د- أحمد بن محمد بن عمران.

هـ- محمد بن صالح البَصْريُّ.

و- عبيد بن عبد الواحد بن شريك.

هكذا ساق إسناده ابن السُّبكيِّ في مقدمة الطبقات (١/ ١٢) من طريق الحافظ أبي بكر الخطيب، وهو في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٦٢) وليس في «التاريخ» كما قال السَّيِّد الكَتَّانيُّ (ص ٨).

قلتُ: فلم أجد أحدًا -مع طول اشتغالي- وقع فيما وقع فيه الكتانيُّ، ومع ذلك يدَّعي لنفسه الحفظ والإمامة، وينصره من لا يعرف، ومن لم يُعمل قلم التَّخريج، أو مقلِّدٌ مغترٌّ بغيره، والمقلِّد لا قول له.

وطالبُ الحديث -فضلًا عن الحديثيِّ أو المُحدِّث أو الحافظ- لا بد أن يبحثَ عن اتصال الإسناد، وينظر فيه، فإذا سقط منه راوٍ كان ضعيفًا، فكيف إذا سقط منه ستة؟!

ومن عجائب التصرُّف والتحريف أنه ذكر رواية الرَّهاويِّ عن «محمد ابن عليِّ بن مخلَّد الوَرَّاق»، وهذا «الوَرَاق» جعله الكَتَّانيُّ شيخًا للرَّهاويِّ المتوفَّى سنة (٦١٢)، ولم يعرفه الكَتَّانيُّ، مع أنَّه معروفٌ ومن شيوخ أبي بكر الخطيب البغداديِّ وقال الخطيب: «وقد كَتَبَ عنه: كان صدوقًا كثير

الكتاب»، ومات سنة (٤٢٣)، ووثَّقه أبو القاسم الأزهريُّ، وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٦٠) و«تاريخ الإسلام» للذهبيِّ (٩/ ٣٨١) وقال: «صدوق».

وإذا عُلم ما تقدَّم، فكيف يُحَدِّث الحافظ أبو محمد عبد القادر الرَّهاويُّ الذي وُلد سنة (٥٣٦) -انظر «تذكرة الحُفَّاظ» (٤/ ١٣٨٩)- عن الوَرَّاق الذي مات سنة (٤٢٣)؟! نسأل الله السَّلامة والصَّون!

٢- وذكر السَّيِّد عبد الحيِّ الكَتَّانيُّ في «رسالة البسملة» (ص ٨) أن محمَّد ابن عبد العزيز البردعيَّ قد تابع محمد بن مَخْلَدٍ المتقدم، فقال الكَتَّانيُّ ما نصُّه (ص ٨): « محمد بن عبد العزيز ..... مات سنة ثلاثٍ وعشرين وأربعمائة» انتهى من كلام السيد الكَتَّانيِّ.

قلتُ: فإذا كان الرَّهاويُّ وُلد سنة (٥٣٦)، فكيف يروي عنه محمد بن عبدالعزيز المتوفَّى سنة (٤٢٣)، أي: قبل ولادة الرهاويِّ بمائة وثلاث عشرة سنة، فأين التحقيق والحفظ والتحديث والتقريظات ؟!

٣- ثمَّ قال السَّيِّد الكَتَّانيُّ في رسالته (ص ٧): قالا -يعني الوراق والبردعيَّ-: حدَّثنا يعقوب بن كعب الأنطاكيُّ ....إلخ، ثمَّ قال: (ص٨): «وأما يعقوب ابن كعب الانطاكيُّ ففي «الكَاشف»: ثقةٌ صالحٌ سُنِّيٌّ».

قلتُ: أولًا: لفظ التحديث، من أين جاء به مولانا الكَتَّاني ؟؟!

ثانيًا: إذا كان الأنطاكيُّ مترجَمًا له في «الكَاشِفِ»، فهو من رجال السِّتة؛ وفي «التَّقريب» (رقم ٧٨٢٩): «من العاشرة».

فمن المحال أن يروي عنه أحدٌ من أهل القرن الخامس، يعني من المحال أن يروي كلٌّ من الورَّاق والبردعيِّ -وهما من أهل القرن الخامس- عن أحدٍ من الطبقة العاشرة من «التقريب»، وهم كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

٤- ولنترك الكلام الآن عن باقي الإسناد، وأعود للسَّيِّد عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ، فإنه قال في رسالته (ص ٨): «ولنتكلَّم على رجال سنده من طريق ما سقناه عنه: أما محمد بن عليِّ بن مَخْلَدٍ الوَرَّاق فلم أقف له على ترجمةٍ بعد المراجعة الطويلة في كتب الفن، فمِن كُتب الحافظ الذهبيِّ: «الميزان»، و«تذهيب التَّهذيب»، و«الكاشف» وغيرها، ومِن كُتب الحافظ ابن حجر: «لسان الميزان»، و«التقريب»، ومن كُتب غيرهما: «خلاصة صفيِّ الدين الخزرجيِّ».

قلتُ: الواقع أكبر شاهد على أن السَّيِّد عبد الحيِّ الكَتَّانيَّ -رحمه الله تعالى- كان يُكثر من ذِكر الكتب، ولو كان بعضها خارجًا عن محلِّ البحث.

فالحافظ الرَّهاويُّ ولد سنة (٥٣٦) ومات سنة (٦١٢)، وهذا يعني أن شيخه محمد بن عليِّ بن مخلد الورَّاق محالٌ أن يكون من رجال

«تذهيب التهذيب» أو «الكاشف» أو «التقريب» أو «الخلاصة»؛ لأنَّ موضوع هذه الكتب رجال السِّتَّة، ومحالٌ أن يكون شيخ الرَّهاويِّ من رجال السِّتة.

فأين هؤلاء المادحون والمنافحون والداعون إلى لباس الزُّور؟!

٥- وفي كتابه «التراتيب الإدارية» يعتمد الواسطة، ولا يحقِّق النُّقول، ويكثر من النُّقول المجرَّدة، فيقع في التناقض والترجيح بدون مرجِّحٍ، وهذا كلُّه بعيد عن طريقة أهل الذوق الحديثيِّ من المحدِّثين النُّقاد والحُفَّاظ، وكان عليه السكوت باعتباره ليس من أهل الفن، ولكنه ادَّعى دعوةً، فلننظر!

٦- ففي (١/ ١٤٠) من «التراتيب» قال السيد عبدالحيِّ: « ترجم على الحديث المذكور أبو داود في «سننه»؛ باب اتخاذ الوزير، وأورده في «الجامع الصغير»، وعزاه لأبي داود والبيهقيِّ، قال المناويُّ في «التيسير»: رمَز المؤلِّف لحسْنِه، ولعلَّه لشواهده؛ وإلا فقد جزم العراقيُّ بضعفه».

قلتُ: إذا كان الحديث في سنن أبي داود فلماذا لم ينظر في إسناده وطرقه؟! أين من حَلَّوه بالحافظ؟!

وما فائدة نقل أقوال الرجال: العراقيِّ والسيوطيِّ والمناويِّ؟!

فلماذا لم تنظر وتحكم بنفسك بدلًا من نقلِ الكلام المتضارب؟!

والمطلوب معرفة حال الحديث لا تحضير النصوص! ولما تقدَّم نظائرُ كثيرة وتصرفات متعاقبة، فتدبَّر!

٧- وفي «التراتيب الإدارية» (٢/ ١٦٥) قال السَّيد عبد الحيِّ الكَتَّانيُّ ما نصُّه: «الحديث المذكور خرَّجه الطبرانيُّ في «المعجم الصغير» فيمن اسمه إبراهيم، وكذلك في «الأوسط»، وقال القاريُّ في «شرح عين العلم»: إسناده ضعيفٌ» انتهي.

قلتُ: رحمة الله على الحديث وأهله إن كانوا يعتمدون على «عليِّ بن سلطان القاريِّ» والنُّقَّاد يعرفونه تمامًا، ولا يعتمدونه في الصناعة الحديثية، لأنَّه ليس من رجاله!

وانظر كتابَ «إيقاظ الوسنان بالتعليق على موضوعات عليِّ بن سلطان» لسيدي المحدِّث النَّاقد السَّيِّد عبد العزيز بن الصِّدِّيق الغُماريِّ -رحمه الله تعالى-، واقرأ واطرب، وتعلَّم وميِّز بين الدعاوى والحقائق، وخذِ العلم واشكر من علَّمك.

وطريقُ أهل العلم هو النَّظر في الإسناد نظرًا مستقلًّا، أما من اعتمد على «القاري» فخطأٌ في منهجه، فاغسل يديك منه، ولا تنظر إليه البتة،واعرف الحق تَعرف أهله ، وأقبِلْ على شأنك!

٨- وفي «التراتيب الإدارية» (١/ ١٥٩) قال السَّيِّد عبدالحيِّ: «وقد رُوَى الحديثَ المذكورَ من طريق عديِّ بن حاتم الدُّولابيُّ في كتاب «الكنى

والألقاب»، وقال الذَّهبيُّ في «الميزان» عنه: إنه منكر؛ وقد ذكره في «الجامع الصغير» من طرق عدة من الصحابة، ولكن قال الذَّهبيُّ في «مختصر المدخل»: طرقه كلها ضعيفةٌ، وله شاهدٌ مرسلٌ؛ وحكم ابن الجوزيِّ بوضعه، وتعقَّبه العراقيُّ ثمَّ تلميذه ابن حجر بأنه ضعيفٌ لا موضوعٌ، وخَرَّجه الحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح الإسناد»

قلتُ: هذا عمل مُحَضِّرِ النَّصوص الذي ينقل الأقوال المجرَّدة ويسلِّمها للباحث النَّاقد الصَّيرفي لينظر فيها، فما الفائدة من نقل الأقوال المجردة؟!

وهذه النُّقول تدلُّ أنَّ صاحبها ينقلُ أقوالًا يضرب بعضُها بعضًا، فانظر إلى الحديث السابق تجد أقوالًا، هي:

١- منكر ٢- طرقه ضعيفة ٣-له شاهد مرسل ٤- موضوع ٥- صحيح.

فهل الضعف هو النكارة؟! وماهو حال هذا الشاهد المرسل؛ وهل يقوِّي الضعيف؛ أو لا ينجبر به؟!

وهل حكم عليه ابن الجوزيِّ بالوضع بالنظر لكل طرقه أو بعضها؟

وهل سُلِّمَ له؟ نعم تعقَّبه العرَّاقيُّ ثمَّ ابن حجر، ولكن الناقد لا يسلِّم لتعقيب فلان!

ثم إنَّ الحاكم صحَّحه فهل يُسَلَّم له؟ وهل التصحيح لإسنادٍ لم يتعرَّض له ابن الجوزيِّ، أم ماذا ؟

وعملُ النَّاقدِ البحثُ الاستقلاليُّ، لا الجمع ونقْل الأقوال المجردة المتضاربة.

وتأمل في عزو السيد عبدالحيِّ الكتانيِّ تجدْه عزاه للدُّولابيِّ في «الكُنى والألقاب»، والصواب: «الكنى والأسماء» وهو وهَمٌ تَبِعَ فيه المناويَّ.

٩- في «اليواقيت الثمينة»له (ص ١١٦) ما نصُّه: «الحديث الخامس... وجدتُه في كُتب الحافظ الأسيوطيِّ كـ«الجامع» و«الخصائص الكبرى» معزوًّا للطَّبرانيِّ».

قال العبد الضعيف: فهل الحافظ أو المحدِّث أو الحدِّيثيُّ أو حتى طالب الحديث، يكتفي بالعزو للواسطة؟! وماذا يستفيد النَّاقد من الاكتفاء بالعزو للطَّبرانيِّ؟!

وأكتفي بما تقدَّم؛ لأنَّ سلوك البحث في إسناد الحديث المذكور، -وهو ضعيفٌ- يطول الكلام عليه.

١٠- وفي «اليواقيت الثمينة» أيضًا (ص ١١٩) ما نصُّه: الحديث السادس... وجدتُه في «جمع الجوامع» معزوًّا لعبدالرَّزَّاق والطَّبرانيِّ».

فاذكر ما تقدَّم في الحديث السابق.

١١- وفيه (ص ١٣٧) ما نصُّه: «وجدتُه في «جمع الجوامع» أيضًا معزوًّا للطَّبرانيِّ في «الكبير» .....»

فما فائدة هذا العزو؛ وهل يصبح الحديث صالحًا للاستدلال بهذا العزو؟!

وانظر (ص ١٢٣، ١٢٤) من الكتاب المذكور.

١٢- وفي (ص ١٣٧) منه ما نصُّه: «وجدتُه في «جمع الجوامع» معزوًّا للدَّيلميِّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: قال: قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «لا تقوم السَّاعة حتى يخرج النَّاس من المدينة إلى الشَّام يبتغون الصحة».

قال أحمد بن مصطفى ضياء الدين الكمشخانويُّ في «لطائف الحكم»: له شواهد» اهـ.

قلتُ: سحائب الرَّحمات على سادتنا المحدِّثين! ومع وجود هذه التصرُّفات الحديثية من السَّيِّد عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ في كتاب «اليواقيت الثمينة»، والتي تعبِّر عن منهج صاحبها، وخلوِّه من المعرفة الحديثية، مع التحديث بكل ما سمع، تجد أَحَدَ علماءِ المغرب المشهورين يُقَرِّظُ هذه الرسالةَ ويصفُ صَاحبَها (ص١٥٤) بأنَّه «المحدِّث الحافظ، العبقريُّ، العلَّامة النَّحرير، صاحب القلم البارع والتحرير، والتآليف العديدة، والمآثر المديدة، ولا سيِّما في معرفة الأسانيد، ونَقْدِ أحوال الرجال، فإنَّه الفرد الذي لا يُشَقُّ له غبارٌ فيها .....»

قلتُ: رحمة الله على العلم والعلماء، وقاتَلَ اللهُ الجهلَ وعدمَ المعرفة، والجرأةَ والمجاملةَ!

ومنه تعرف أنَّ وصْف صاحب الترجمة بأنه الحافظ الفرد، وإمام التاريخ، و....و...؛ إنما هي أحلامٌ وتمنِّياتٌ أنشأها بعض من لا يعرف، بقصد الترويج والنفخ الإعلاميِّ.

١٣- قال السَّيِّد عبد الحيِّ في رسالته «السِّرُّ الحقيِّ الامتنانيِّ» (ص٣٠) ما نصُّه:« وفي «شرح المواهب» أخرجه الحاكم، وأبو نعيم، وابن عساكر، عن عليٍّ مرفوعًا: «إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يكُ حقًّا كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلًا كان وزرُه عليه» انتهى. ثم قال: «وأورده الحافظ السيوطيُّ في «الجامعَيْن» وعزاه للديلميِّ، ورمز الحافظ الأسيوطيُّ لضعفه، فليس بموضوعٍ كما قال الذَّهبيُّ».

قلتُ: السَّيِّد عبد الحيِّ يستروح التقليد، ولا ينظر في الأسانيد؛ بل يرجِّحُ الأقوالَ المجرَّدةَ بدون مرجِّحٍ، وهذه طريقة غير علمية، وعملُه ينادي عليه بأنه بعيدٌ جدًّا عن درجات ومنازل وذوق أهل الحديث، والرَّجلُ كانت عنده مكتبة كبيرة، ولكنه لا يعرف البحث الحديثيَّ، الذي يوجبُ عليه النظر في الأسانيد؛ وإنما يكتفي بما في «فيض القدير» (١/ ٤٣٤) أو «شرح المواهب» (٧/ ٤٧٧)، بَيْدَ أنَّ صاحب «فيض القدير» (١/ ٤٣٤) رجَّح وضْعَه، فماذا فعل مولانا السيد عبدالحيِّ؟!

رَجَّحَ رمزَ السُّيوطيِّ لضعفه في «الجامع الصغير» على حكم الذَّهبيِّ بوضعه في «الميزان» (٥/ ٩٨) وتصرف المناوي!

١٤- ومن ذلك ماجاء في «التراتيب الإدارية» (١/ ٢٧٤)، إذْ عقد بابًا وجعل له عنوانًا هو «في ندب المصطفى عليه السَّلام الكَتَبة إلى تتريب الكَتَابة»، وقال في (١/ ١٧٥): «لكثرة السؤال عن حديث التتريب المذكور واستبشاع بعض أصحاب المظاهر وإنكاره أردت الاستفاضة فيه».

قلتُ: ذَكَرَ بعضَ طرقِ الحديثِ، وفي كلامه أوهامٌ، وتتبُّعها يحتاج لجزءٍ خاصٍّ، لكنِّي لا أُخلي المقام من ثلاثة أمورٍ كاشفةٍ للحال الحديثيِّ للسَّيِّد عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ رحمه الله تعالى:

الأول: نقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال في «التقريب» عن حمزة بن أبي حمزة النَّصِيبيِّ: «متروكٌ متهمٌ بالوضع»

قال السَّيِّد الكَتَّانيُّ: «ولكنَّ كلَّ هذا لا يؤثِّر في الحديث؛ لأنَّ حمزة لم ينفرد به».

قلتُ: المعروفُ أن الرَّاوي الذي اتُّهِمَ بالوضع أو كانَ كذَّابًا، فإنه لا يُعتَبرُ به؛ لأنَّ الوضع والاتهام به جرحٌ في العدالة وليس في الضبط، وهذا معروف ومشهور ومقرَّر، وانظر بحثًا موسَّعًا في هذا المعنى في مقدمة «التعريف بأوهام مَنْ قَسَّم السُّننَ» (١/ ٣٠٩- ٣١٧).

بَيْدَ أنَّ حمزة بن أبي حمزة النَّصيبيَّ حالُه أَبْيَنُ وَأَوْضَح، فهو كَذَّابٌ وَضَّاعٌ، وليس متَّهمًا فقط، فمن انفرد عن الثقات بالمنكَرات وكان ضعيفًا، تُعصبُ التهمة به ويكون كَذَّابًا وضَّاعًا عند أهل النَّقد والمعرفة.

وهو ما صرَّح به الحافظُ النَّاقدُ ابنُ عدي الجُرْجَاني، فقال في الكامل (٣/ ٢٦٢): «يَضع الحديث»، ثم بعد أن ذكر أقوال عددٍ من النُّقاد في جرحه؛ ساق له عددًا من المنكَرات التي تفرَّد بها عن الثقات، والتي تشهد بأنه وضَّاعٌ، قال ابن عديٍّ (٣/ ٢٦٦): «ولحمزة أحاديث صالحةٌ (للحكم عليه)[1] ، وكلُّ ما يرويه أو عامته مناكير موضوعة، والبلاء منه ليس ممن يروي عنه»

وفي المجروحين لابن حِبَّان (١/ ٢٧٠): «ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات كأنه كان المتَعمِّد لها، لا تحلُّ الرواية عنه»، ثم ساق له بعضَ ما انفرد به من الموضوعات.

وقال الحاكم: «يروي أحاديثَ موضوعةً».

وهذا معنى قول البخاريِّ وأبي حاتم الرازيِّ: «منكَر الحديث» قَصَدَا -والله أعلم- الانفراد عن الثقات بالموضوعات.

فمثل هذا لا ينبغي الاعتبار به، إلا عند البعيد عن القواعد والذوق الحديثيِّ والاشتغال بالفنِّ أصلًا.

الثاني: قال في «التراتيب» (١/ ٢٨٠): «ويكفي أنَّ البيهقيَّ خرَّجه كما سَبَق، وقد التزم ألا يُخرِّج في كتابه موضوعًا، وقد أورده الأسيوطيُّ في «الجامع» الذي التزم أن لا يخرِّج فيه حديثَ كذَّابٍ أو وضَّاعٍ عنده»

---

(١) زيادةٌ منِّي للبيان.

قلتُ: هذه طامة وبعدها طامة، وما هكذا يا سعد تورد الإبل! بل في كتب البيهقيِّ، و«الجامع الصغير» كمٌّ كبير من الموضوعات، ولكن التقليد وعدم المعرفة، والاسترواح للألقاب، والشهرة، والاشتغال بما لا يحسنه، كلَّ هذا كان سبب ما تراه.

ولو كان السَّيِّد عبد الحيِّ -رحمه الله تعالى- توجَّه إلى تحقيق القواعد، وتحرير البحث في الأسانيد والرجال، وعرف العلل؛ لما قال كلمته في كتب البيهقيِّ و«الجامع الصغير»، وهذه الكلمة كافية للدلالة على الحال الحديثي للسيد عبدالحيِّ الكتانيِّ.

الثالث: طُرقُ الحَديثِ المَذْكورِ واهيةٌ، وبعضُها لا يزيد الحديثَ إلا ضعفًا، ومع ذلك ظنَّ مولانا عبدالحيِّ أن مجرَّد التعدُّد كافٍ للترقِّي للحسن، فانظره في «التراتيب» (١/ ٢٨٠).

ومِن ثَمَّ قال فيه: «هذا الذي يدلُّ عليه جَزْمُ شروح «الجامع الصغير» كـ«المناويِّ» و«العزيزيِّ» بِنَدْبِ تتريب الكتاب، عند كلامهم على هذا الحديث؛ لأن النَّدبَ من الأحكام الشرعية التي تؤخذ، ولا يُستدلُّ لها إلا بالصحيح أو الحسن، فهو على هذا حسنٌ عندهما لمجموع طرقه».

قلتُ: حديث خرافة؛ فكم من مسألةٍ نصَّ الفقهاء على نَدْبِها واستدلُّوا لها بأحاديثَ موضوعةٍ أو شديدة الضعف أو ضعيفةٍ! ومن

القواعد المقرَّرة أنَّ استدلال الفقيه بحديثٍ لا يدلُّ على تصحيح أو تحسين الحديث إلا بشروطٍ، وأكتفي بالترحُّم على العالمين المناويِّ والعزيزيِّ.

١٥- وقريب منه أو مثله أنَّه نقَلَ في رسالته «إنارة الأغوار والأنجاد بدليلِ معتقد ولادته صلى الله عليه وآله وسلم من السَّبيلِ المعتاد» (ص٤٠) عن الشيخ أحمد بن محمد المسناوي قوله:

«ويكفي شاهدًا على بطلانه أنَّ شيخَ الحديث الحافظ الكبير جلال الدِّين السُّيوطي -رحمه الله- لم يذكره في كتابه «الخصائص الكبرى» مع أنَّه قال فيه: «ديوان مستوف لما تناسخه السَّفرة الكِرام البرَرَة، مستوعب لما تناقله أئمة الحديث بأسانيدها المعتبرة، مشتمل على ما خص به سيد المرسلين من المعجزات الباهرة، والخصائص التي أشرقت إشراق البدور السَّافرة، أوردتُ فيه كل ما ورد، ونزهتُه عن الأخبار الموضوعة وما يرد، فأنت تراه قد التزم أنْ يوردَ فيه كلَّ ما ورد في الجانب النَّبوي زاده الله شرفًا من الخصائص إلا أنْ يكون موضوعًا لا أصل له».

ثمَّ نَقَلَ السَّيد عبدالحيِّ الكتانيِّ هذا المعنى عن الشيخ محمد بن عبدالقادر الفاسي -رحمه الله تعالى- (ص ٤٢)، ونحنُ وإنْ كنا نعتذرُ للعلامتين المسناوي والفاسي فإنَّهما لم يدَّعيا الحفظ، ولا سعيا خلف تقريظات الوصف بالحفظِ والإمامةِ الحدِّيثية، ولكن ينبغي التأكيد على أمرين:

الأول: أنَّ كتابَ «الخصائص» للحافظِ السُّيوطي وكتب «دلائل النُّبوة» للحليمي والبيهقي والأصبهاني، و«شرف المصطفى صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم» للخركوشي فيها زوائد كثيرة على مافي «الخصائص» للسُّيوطي.

الثاني: «الخصائصُ الكبرى» للحافظ السُّيوطي -رضى الله تعالى عنه- فيها الضَّيف بأنواعه، هذا ما خبرته مع اشتغالي، وقد صرَّح شيخُنا المحقق الشَّريف عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماري أنَّ الحافظَ السُّيوطي أوردَ في «الخصائص» كثيرًا من الموضوعات والواهيات والمنكرات، بل أورَدَ كثيرًا من الأقوالِ السَّاقطة[1].

وفي هذا القدر كفايةٌ، والله المستعان.

١٦- قال في «التراتيب الإدارية» (١/ ٤٠٧): صرَّح السُّهَيْليُّ في «الروض»، ونقله عنه ابن باديس، أنه عليه السَّلام كان يكتب أيضًا إلى أمرائه: «إذا أبردتم إليَّ بريدًا فأبردُوه حسَن الوجه، حسَنَ الاسم»، وقال: ذكره البَزَّار من رواية بُريدة مرفوعًا، وقد أورد الحَديثَ المذكورَ في «الجامعِ الصغير» وعزاه لمن ذكر، وقال المناويُّ في «التيسير»: وطرقه كلُّها ضعيفةٌ كما قال الهيثميُّ، لكنْ له شواهدُ قويةٌ.

---

(١) انظر: مقدمة سيدي عبدالله بن الصديق لكتاب «تهذِّيب الخصائص» لسيدي عبدالله التَليديِّ، وقد سماه سيدي عبدالله بن الصِّدِّيق «دفع النَّقائصِ باختصارِ وتهذيبِ الخصائص».

وقال العلقميُّ في «الكواكب»: بجانبه علامة الحسن؛ وقال في «الكبير»: «وصُحِّح، ولعله عند الشيخ حَسَنٌ، ونقل التصحيحَ غيرُه»، اهـ

قلتُ: تدبر ولا تتعجل.

فانظر -رحمك الله- إلى الذي قُصَارَى ما عنده؛ نقْل بعض النِّصوص من شُرَّاح «الجامع الصغير»، والتعويل على رموز وعلامات «الجامع الصغير».

أَيْنَ النَّظرُ في الطرق والوجوه؟!

لا تجده إلا عند النُّقَّاد في أجزائهم المفردة، فانظرها، ودعك من الدعاوى المخالفة للواقع!

١٧- قال في «التراتيب الإدارية» أيضًا (٢/ ٤٥): «في أول كتاب البيوع من أوائل السيوطيِّ: أخرج ابن ماجه، والطبرانيُّ .....

قلتُ: -الكَتَّانيُّ-: «عزاه الشَّاميُّ في «سُبل الرَّشاد» إلى أحمد والأربعة، واقتصر في «مشكاة المصابيح» على عزوه للأربعة دون أحمد».

قلتُ: وأين بحثُ المُدَّعِي والمُدَّعَى له بالحفظ؛ كما في «التراتيب» (٢/ ٥٦٤) وأماكن أخرى؟!

١٨-وفي «التراتيب» أيضا(٢/ ٥٠- ٥١): تقدَّم في «مُسْنَدِ أبي يعلى الموصليِّ» من حديث أبي هريرة: وكان لأهل السُّوق وزَّان يَزِنُ، فقال له عليه السَّلام: «زِنْ وأرْجِحْ»، وهو في «معجم الطبرانيِّ الأوسط» أيضًا،

وأخرجه أحمد في «مُسْنَدِه»، وفي سنده ابن زياد وهو وشيخه ضعيفان؛ قاله السيوطيُّ في «الفتاوى».

قال الخفاجيُّ في «شَرْح الشِّفا»: أقول: انجبر ضعفه بمتابعته». اهـ

قلتُ: أين البحث في الأصول؛ ومراجعة كتب الرجال وإعمال القواعد؟! هذا عليه رحمة الله تعالى، وبقي تقليد السيوطيِّ والخفاجيِّ، وهذا شأن الورَّاقين، لا من ترقَّى في درجات المحدِّثين!

١٩- وفي رسالتة «إنارة الأغوار والأنجاد بدليل معتقد ولادة النَّبيِّ صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم من السَّبيل المعتاد»، أَوْرَدَ خمسةَ أحاديثَ نقلها بالنصِّ من «الخصائص» للسيوطيِّ وسَكَتَ عنها ما خلا الحديث الأول، ولنبدأ به، وقد أخطأ فيه.

ذكر في رسالته المذكورة (ص٢١) بإسناده إلى محمد بن سعدٍ كاتب الواقديِّ: قال: «أنا عمرو بن عاصم الكلابيُّ: حدَّثنا همام بن يحيى عن إسحاق بن عبدالله، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.....» الحديث.

ثمَّ قال: «إسحاق بن عبدالله: أظنه ابنَ أبي فروةَ المَدَنيَّ مولى آل عثمان، متكلَّم فيه، وهو منقطعٌ»

قلتُ:

أولًا: إسحاق بن عبدالله ليس هو ابن أبي فروة كما ظنَّ السيد الكَتَّانيُّ؛ بل هو ابن أبي طلحة الثقة المشهور، فهو الذي يروي عنه همام بن يحيى

العَوْذِيُّ البَصْريُّ، وروايتُه عنه في «الصحيحين». راجع «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٠٢) و«أطراف المِزِّيِّ» (١/ ٢٢٤- ٢٢٦).

ولم يذكروا أنَّ هَمامَ بنَ يحيى -وقد روى عنه الجماعة- يروي عنه ابن أبي فروة.

بل هذا الإسناد: عمرو بن عاصم، عن همام بن يحيى، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاريِّ؛ مشهور معروف كما في «أطراف المِزِّيِّ» (١/ ٢٢٤- ٢٢٦).

وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة من شيوخِ مالك، وأكثَرَ عنه في «الموطأ».

هب أنَّه ابن أبي فروة، فقد قال عنه السيد عبدالحيِّ الكتَّانيُّ: «متكلَّم فيه»، وهذا خطأ، وحالُ ابن أبي فروة أشدُّ في الضعف؛ فقد كذَّبه بعضُ النُّقَّاد، وآخرون اتَّهموه، وغيرهم ضعَّفوه جدًّا، فمثله لا يقال عنه: «متكلَّمٌ فيه» كما قال صاحب «إنارة الأغوار» (ص ٢١).

والأحاديثُ الأربعةُ الأخرى اكتفى الكَتَّانيُّ بالنقل المجرد من السُّيوطيِّ، ولم يتكلَّم عليها، واكتفى باظهار عجزه الكُلِّيِّ، فاكتفى بالتقليد، حتى عندما نقل عن بعضهم عبارة السيوطيِّ في أول «الخصائص» (١/ ٨): «ونزَّهتُه - يعني «الخصائص»- عن الأخبار الموضوعة وما يُرَدُّ»، سكت السيد عبدالحيِّ (ص٤٠).

ومن المعلوم عند أهل الاشتغال بالحديث -لا أصحاب الدعاوى- أَنَّ في «الخصائص» للسُّيوطيِّ طائفةً من المَوْضُوعاتِ والمنكَرات كما تقدم.

٢٠- ومن قواعده وتقليده للأوهام والأخطاء قوله في رسالته «الرَّحمة المُرسَلةِ» (ص ١٤-١٥):

أقولُ: -القائل السيد عبد الحي الكتاني- "وفي حقِّ النَّوويِّ قال الإمام الحافظ الأسيوطي:

إذا رأَيتُم الحديثَ في كتبه فارووه مطمئنيِّ القلب، ونَظَمَ ذلك الشيخ الفريد العلَّامة أبو محمد عبدالسَّلام بن الطيب القادري فيما أنشده لنفسه.

وكـلَّ مـا للسِّـتةِ الكُتْـبِ نُمِـي ... مـن البَخـاري وصـحيحِ مسـلمِ
والترمـــذيِّ والنســـائي وأبي ... داودَ وابـــن ماجـــةَ المنتَخَـــبِ
ومالَـــدَى مُســـندِ أحمـــد رُوِي ... كـذاكَ كتـب المنـدرى والنَّـووي
فـــاروه واثقًـــا بـــلا شروطِ ... نـصَّ عليـه الحـافظ الأسـيوطي

قال حفيدُ العلَّامة أبو عبدالله محمد بن الطَّيب القادري في «الزَّهرِ البَاسمِ في مناقبِ الشيخ قاسم الخصاصي» إثره ما نصُّه: ونصُّ السُّيوطي المذكور هو ماذكره في بعض أجوبته إذا علمتم بالحديثِ أنَّه في الكتبِ السِّتة أو في «مسند أحمد» فارووه مطمئنين، كذلك المذكور في تصانيف الشيخ محيِّ الدِّين النَّووي والمنذري صاحب «الترغيب الترهيب» فارووه مطمئنين ".

قلتُ: رحمة الله على الحدِّيثِ وأهله، هذا إقبار التحقيق الحديثي ورفع شأن الجهل والتقليد والاسترواح لرأي الرجال البين الخطأ ، وللتذكرة فقط

فالسُّنن الأربعة والمُسند فيها الضَّعيف بأنواعه، وكتب النَّووي هي أنظف من غيرها وهي كذلك لا تخلو من الضَّعيفِ، وهو محقق لكلٍّ من نَظَرَ في «أمال الأذكار» للحافظِ ابن حجر أو «شرح الأذكار» لابن علان.

أمَّا «الترغيب والترهيب» للمنذري ففيه الضَّعيف بأنواعه، ويوردُ في كتابه منْ كان في إسناده كذَّاب أو هالك.

قال الحافظ المُنذري في مقدمة «الترغيب والترهيب» (١/ ٣٧): «وإذا كان في الإسنادِ منْ قيل فيه كذَّاب، أو وضاع، أو متهم، أو مجمع على تركه أو ضعفه، أو ذاهب الحدِّيث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء، أو ضعيف جدًا، أو ضعف فقط، أو لم أرَ فيه توثيقًا بحيثُ لا يتطرق إليه احتمال التَّحسين، صدرتُه بلفظِ روى، ولا أذكرُ الرَّاوي ولا ماقيل فيه البتة، فيكون للإسناد الضَّعيف دلالتان تصديره بلفظ روى، وإهمال الكلام عليه».

بل من باب النَّصيحة أقولُ: أنَّ الحافظَ المنذري قد يوردُ في «الترغيب والترهيب» الضَّعيف المحقق الضَّعفِ بدون ذكر الدلالتين المتقدمتين.

تنبيه.

نقل السَّيد عبدالحيِّ الكتانيِّ عن المحدِّثِ الشَّريف أبي العلاء العراقي الفَاسي أنَّه كان يَرَىَ أنَّ استدلال النَّووي بحديثٍ يدلُّ على ثبوته، وكذا في «الرَّحمةِ المرسلة» (ص١٥) ونحنُ نُجلُّ أبا العلاء العراقي الفاسي من هذا الفهم، فكم من حديثٍ استدلَ به النَّووي في «الأذكار» و«المجموع» وهو

ضعيفٌ، وهذا لا يختلفُ فيه إلا أرباب الإجازات والرِّواية عن المعمَّرين وشمهورش الجنَّي، ومكاتبة الشيوخ للعلو «للمنحِ البَادية» و«حصر الشَّارد» و«إمداد البصري».

٢١- قلت : ووجدتُه في بعض تقاييده كما في كتابه «الأجوبة النبعة عن الأسئلة الأربعة » يقول: «ولايمترَى أنَّ كلامَ ابن حجر الهيتميِّ وتصانيفه؛ كلامُ عالمٍ بالفنِّ (بعين المحدِّثين) بصير بقواعده، رزين في حُكْمه، متثبِّت في نقله».

قلتُ: لقد أبعد مولانا عبدالحيِّ الكتَّانيُّ جدًّا، وأبان على أنَّ خبرته بالمعرفة الحديثية وأهل العلم بالحديث ودرجاتهم ليست بذاك، أو أنه يغترُّ بالأسماء، فابن حجر الهيتميُّ مُقدَّم الشَّافعية من القرن العاشر، وكتابه «التحفة» عمدة الحجازيين، واليمانيين، والحضارم، والجاويِّين، وشافعية الهند.

واشتغاله بالفقه الشافعيِّ أخذ جُلَّ وقته، لذلك لم يكن حافظًا ولا محدِّثًا ناقدًا أو غير ناقدٍ، وله أخطاء حديثية كثيرة في كتبه، فانظر «الجوهر المنظَّم» والدفاع عن البغاة ومقدمهم، ومن ذلك تضعيفه في الكتاب المذكور (ص ٣٥) للزيادة التي في الحديث المتواتر، وهي: «ويدعوهم إلى الجنَّة ويدعونه إلى النَّار».

قال الهيتميُّ في الدفاع عن الباغيِّ: «إنَّ في سنده ضعيفًا....».

قلتُ: الحديث أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (رقم ٤٤٧، الجهاد ٢٨١٢)، وهو في «تحفة الأشراف» (رقم ٤٢٤٨)، وصحَّحه ابن حبان (٧٠٧٨)، وهو في «المسنَد» (٣/ ٩١) من حديث عكرمة عن أبي سعيد الخدريِّ مرفوعًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣٢٩١٣) مرسلًا، بإسنادٍ رجالُه ثقاتٌ.

فالزيادة صحيحةٌ، وانظر «الفتح» (١/ ٥٤٢)، ومنه تعلم أن الهيثميَّ ليس من فرسان الميدان؛ بل إنه فقيهٌ على نَصْبٍ فيه.

وإذا جاء الكلام على الفقيه الهيتميِّ الشافعي فسيجرُّنا إلى كلام الكتَّانيِّ على الحافظ وحَدِّه المذكور في «فهرس الفهارس» تأسيسًا وتطبيقًا (١/ ٧٧-٧٩)، ولن أرخي العنان للقلم، وأكتفي بالإحالة للنُّقَّاد المتخصِّصين فقط، أما من كان نصيبهم من الحديث الفهارس والإجازات فأقول لهم: ليس هذا عشُّكِ فادرجي، لا تذهب ولا تتعب، ولا تترك أذنك لهؤلاء!

قلتُ: واعتماده على غيره، وعدم النظر في الأصول دَيْدَنُه، ولذلك يكتفي بتقليد الأقوال، حتى وإن جاءت مجرَّدة.

والتعقيب والملاحظات كثيرةٌ، على السيد عبدالحي الكتاني، وما تقدَّم فيه كفايةٌ، وانظر «التراتيب» (٢/ ١١، ١٢، ٤٥، ٥٠، ٨٧، ٩٠، ٩٩، ١٢٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٦، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٩٠، ٣٨٤، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٢)، وهذه مواطنُ انتقائيَّةٌ، وأمَّا البحث والتتبُّع فأمرٌ آخر، ويحتاج لمصنَّفٍ خاصٍّ.

والذي دفعني إلى كتابة ما تقدَّم تحقيق حالٍ فقط، مع الإكبار والترحُّم، ولا يقدح في الفقيه ألا يكون محدِّثا، ولا في النَّحويِّ ألا يكون مفسرًا، ولا في الأصوليِّ ألَّا يكون فقيهًا، فلكلِّ فنٍّ رجاله، وقد قال تعالى «وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ»، وقد أُمِرْنا بإنزال النَّاس منازلهم.

لكن الخطأ والخلط هو وصْف الفقيه بالمفسِّر، وتحلية الأصوليِّ بالمتكلِّم، والمسنِد بالحافظ... والحمد لله على العافية!

ثانيًا: أخطاء متعدَّدة للسيد حول الادِّعاء على مذهب الإمام إدريس بن إدريس عليهما السلام(١):

أثناء تصفحي لكتاب "التراتيب الإدارية" وقفتُ على نصٍّ مطول للسَّيدِ عبدالحي الكتاني حول مذهب الإمام إدريس بن إدريس عليهما السَّلام، وكلام الكتاب مسلسل بالأخطاء، والسُّكوت عليها ليس بجيد، فرأيتُ أنَّ الصَّواب إثبات الصَّواب هنا، والتسويف ليس بجيد، والله المستعان.

قال السَّيِّد عبد الحيِّ الكَتَّانيُّ في «التراتيب الإدارية» (١/ ١٢٩) في سبب انتشار المذهب المالكيِّ في المغرب، ما نصُّه:

«وفي كنز الأسرار للمقري سبب انتشار مذهب مالك في المغرب واقتصارهم عليه، وأمرُّ مولانا إدريس لهم باتباع رواية مالك في «الموطأ» عن جَدِّه عبدالله الكامل، وفتياه بخلع أبي جعفر المنصور العبَّاسيِّ وبيعته لمحمدٍ النَّفس الزَّكيَّة، وعهْده لإدريس الأكبر بالخلافة بعده، قال ابن خلدون: فكان مالك هو السبب في ولايتهم الملك، فقال إدريس: نحن

أحقُّ باتباع مذهبه وقراءة كتابه -يعني الموطأ- وأمرَ بذلك في جميع عمالته» اهـ، وانظر «الدرس النَّفيس» انتهى كلام السَّيِّد عبد الحيِّ الكَتَّانيِّ.

قال العبد الضعيف: الكلام المتقدم غير علمي، وهو مسلسَلٌ بالأخطاء، مصادِمٌ للحقائق، ويدلُّ على عدم معرفةٍ بأئمة العترة وعلومهم وأخبارهم.

وإليك الآتي:

أولًا: ادَّعى أَنَّ مالكًا روى في «الموطأ» عن عبدالله الكامل عليه السَّلام، وهذا خطأ؛ فإنَّ عبدالله الكامل كان من كبار علماء آل البيت ومن فقهاء المدينة المعروفين، ذكره ابن حبَّان في «مشاهير علماء الأمصار» (ص ٣٢٧، ورقم ٩٩٣) وقال: «مِن سادات أهل المدينة، وعُبَّاد أهلها، وعلماء بني هاشم»، وقد أدركه مالكٌ وأخذ عنه، ولكن أهمله فلم يذكره في «الموطأ» بروايةٍ أو رأيٍ.

ثانيًا: قوله: «أو فتياه بخلع أبي جعفر المنصور».

قلتُ: الثابت أن مالكًا لم يفتِ صراحةً بخلع أبي جعفر المنصور، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثالثًا: قوله: «وبيعتُه لمحمد النفس الزَّكِيَّة».

قلتُ: هذا خطأٌ قبيحٌ؛ فإنَّ مالكًا لم يبايع الإمام محمد النَّفْسَ الزَّكِيَّة عليه السَّلام، ولزمَ مالكٌ بيته، وانظر إذا شئت: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٥٧٣)، و«ترتيب المدارك» (١/ ٥٥).

وقال ابن جرير الطَّبريُّ في تاريخه (٧/ ٥٦): وحدثني سعد بن عبدالحميد

ابن جعفر، قال: أخبرني غير واحدٍ: أنَّ مالك بن أنس استُفْتِيَ في الخروج مع محمد، وقيل له: إنه في أعناقنا بيعة لأبي جعفر؛ فقال: إنما بايعتم مكرَهين، وليس على مكَرهٍ يمينٌ؛ فأسرع الناس إلى محمدٍ، ولزمَ مالكٌ بيته».

رابعًا: قوله: «وعهد لأخيه إدريس الأكبر بالخلافة بعده».

خطأٌ كذلك، وحكاية تعارِضُ الواقع وتصادِمُ الحقائق، ومحمَّد النَّفس الزَّكِيَّة استشهد في رمضان سنة خمسٍ وأربعين ومائة، وكان سنُّ الإمام إدريس اقترب من العشرين.

ولم يكن المولى إدريس أكبر إخوانه بعد النَّفس الزَّكِيَّة، فأكبر منه إبراهيم ويحيى وهما إمامان.

فسقطَ ادِّعاءُ أنَّ النَّفس الزَّكِيَّة عَهِدَ لأخيه إدريس، وبقي معرفةُ هل ادُّعِيَتْ هذه الدعوى قبل المقري في «كنز الأسرار»؟ وسادتنا آل البيت الزيدية ليس عندهم هذا العهد!

خامسًا: قوله: «فقال إدريس: نحن أحقُّ باتِّباع مذهبه وقراءة كُتبه».

هذا أيضًا كلامٌ مُخْتَلَقٌ كَذِبٌ مَصْنُوعٌ، وأظنُّ أنَّ أحدَ متعصِّبة المختصرات كتب هذا الكلام ظنًّا منه أن مذهبه نزل من السماء، ولا بدَّ أن أئمة آل البيت يكونون من أتباعه، وأنَّ الإمام إدريس تحلَّى به، ولو في مخيَّلة هذا المختلِق، ولو استظهر قائل هذه الخرافة بالثقلين لما استطاع أن يثبت نسبة هذا الكلام بطريق صحيح أو ضعيف أو مقطوعٍ للإمام إدريس، أو حتى بإسنادٍ موضوعٍ، وإنما هو كلامٌ مرسلٌ لا أصل له.

وقوله: «فقال إدريس: نحن أحقُّ باتباع مذهبه وقراءة كتابه» -يعني الموطأ.

هذا مِن أظهَرِ الأدلة على كذب هذا الكلام المنسوب زورًا للمولى إدريس، فلم يكن في ذلك الوقت لمالك مذهبٌ على طريقة المتأخِّرين، مما يدلُّ على أن هذه العبارة مقحمة.

ولا يظنُّ عاقل مطلَّع أنَّ إمامًا من أئمة آل البيت عليهم السلام-وهو الإمام إدريس بن إدريس- كان يحثُّ على تقليد مالكٍ واختيارات ابن القاسم، ويدخل في اختلافات ابن الفرات وسحنون، وكيف كان يتصرف في روايات ابن زياد .... إلخ.

وأئمة وعلماء آل البيت علماء مستقلُّون قائمون بالحق، وداعون إليه، آمرون بالمعروف ناهون عن المنكر، وهم بيت النبوَّة، ومعدن الرسالة، فهم يَدْعُون إلى الاجتهاد، ومنهم من يحرِّم تقليد العاميِّ للميت، وهو قول جمهور أهل السُّنَّة كما هو مقرَّر في كتب الأصول، فافهم.

سادسًا: قوله: «وأمر بذلك (يعني بقراءة الموطَّأ)[1] في جميع عمالته».

قلتُ: كلامٌ مرسلٌ لا أصل له، ولم يدخل «الموطأ» للمغرب في عصر الإمامين إدريس الأكبر وابنه إدريس الأزهر عليهما السَّلام.

وأئمة آل البيت عليهم السلام، أجلُّ وأعلَمُ مِن هذه المنازل، فاعرف

---

(١) زيادة توضيحٍ منِّي.

لسُفن النَّجاة وقرناء الكتاب والثِّقل الثاني مكانتهم تُرْشدْ.. نسأل الله العافية.

و المولى إدريس عليه السَّلام كان شيعيًّا زيديًّا قولًا واحدًا، وهو مترجَمٌ في كتب الزيدية.

وأئمة آل البيت لهم فِكْرُهم في الأصول والفروع، ولا يحتاجون للاستناد لغيرهم وتقليده، فهم يشربون من معين النِّصوصِ الشَّرعية ويجتهدون، ومن ادَّعى غير ذلك يكون جاهلًا لا يعرف أئمة آل البيت وهم الثِّقل الثاني وسفن النَّجاة، وكان إدريس الأكبر وابنه الأزهر من أئمتِهم، وأئمتُهم اشترطوا للقيام والنَّهضة الاجتهادَ، ويحرِّمون التقليد على العالِمِ، فكيف يدعو الإمام إدريس إلى تقليد مالكٍ أو الأوزاعيِّ أو سفيان؟!

ولو كان داعيًا إلى التقليد لدعى إلى تقليد زيد بن عليٍّ، أو يحيى بن زيد، أو عبدالله الكامل، أو النفس الزَّكِيَّة، أو الصادق أو الحسن بن علي الفخي عليهم السَّلام، وكلُّهم أئمة هدًى.

والحاصلُ: أَنَّ الادِّعاء أنَّ المولى إدريس أو أحدًا من الأدارسة الأوائل دعا إلى تقليد مالك؛ خطأ كبير بالنَّظر إلى فكر مالك بن أنس ومواقفه من آل البيت، ولا سيِّما أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب، وعلاقة مالكٍ بأبي جعفر المنصور، وهارون، ومنهجه في تصنيف «الموطَّأ»، ومشاركته القوية في منهج الإقصاء والإبعاد لحديث وفقه آل البيت عليهم السَّلام.

ثالثًا: نقده لبعضِ كُتب معاصريه من المغرب:

١- وباعتبار توسُّعه في الاطلِّاع وامتلاكه مكتبة زاخرة، واهتمامه بكتب أهل المغرب، فقد أكثر من انتقاد مصنَّفات بعض معاصريه فيما شارك فيه، وفي زوايا كتبه انتقاداتٌ واستدراكاتٌ، وجُلُّها في التعريف بالمُسْنِدين وبعضِ الفَاسيين، وأسماء كتبٍ مُتداوَلة بين المتأخرين من أهل الصِّنعة الإسنادية، ولذلكَ تَجِدُ على كثيرٍ من كتبه إلحاقاتٍ منه.

٢- فانتقدَ «حسن الوفا لإخوان الصفا» لمُسْنِدِ المدينةِ فالح بن محمد الظاهريِّ.

٣- وكَتَبَ «المباحثُ الحِسانُ المرفوعةُ إلى قَاضي تِلمسان»، أي القاضي شعيب بن عليٍّ الجلِيليِّ التلمسانيِّ، وهي تتعلَّق بفن السِّيد المترجَم المشهور به، مع استطرادٍ فيما يحبُّ ويَهوى، وقد دفعه هذا الشره إلى ذكر شيوخه في الأولية على حروف المعجم.

٤- وكتب «الرَّدْعُ الوجيز لمن أبي أنْ يُجيز» يرُدُّ فيه على الشيخ أحمد السَّلَاويِّ التطوانيِّ.

٥- وكتب كتابًا موسَّعًا في نقد بعض مسالك شقيقه السَّيد محمد بن عبد الكبير في التَّصوفِ، ونقد الصَّلاة الأنموذجية المنسُوبة إليه، والتي شرحها أكثر من شرح، فانتقدها السَّيد عبدالحيِّ، بل وانتقد أبناء أخيه وأتباعهم في الطريق.

٦- انتقادات السيد عبدالحيِّ الكتانيِّ على «سلوةِ الأنفاس»:

وأكبرُ كتبِه النَّقديه هو «إعلام الحاضر والآت بما في السَّلوة من الهنات» في مجلدين، ينتقد فيه كتاب «سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس» لسَّيدي محمد بن جعفر الكَتَّانيِّ.

أ- وكتاب «إعلام الحاضر والآت» ليس نقدًا لـ«سَّلوةِ الأَنْفَاسِ» فقط بل هو نقدٌ لصَاحبِ «السَّلوة» وبعض أصحابه.

فانظر إلى قول السَّيد عبدالحيِّ في مقدمته (ص ١، ٢): «فأمَّا المادح -وهم آله وأصحابه- فإنَّهم يُطرون هذا الكتاب إطراءً، ويبالغون فيه على عادة الصَّديق الملاطفِ أوالغريبِ المساعد المساعف، يقولون: إنه جمعَ ودَوَّنَ وحَرَّرَ وهَذَّبَ وأخبرَ وأتى بما لم يأتِ به أحدٌ من العالمين، وعجب به النَّاس من العرب والعجم، وترجموا وكتبوا عن موارد ....»

ثمَّ قال: «وأمَّا القادحُ -وهو من ليس بقريبٍ ولا مصادق- فيقول: إنَّهُ كتابُ مناقب وجامع كرامات؛ بدليل أنَّه فلك خرافات وحشاه بها زرافات، واحدة تتبع الأخرى، والصُّغرى تلي الكُبرى، إلى ما فيه من العباراتِ البشيعة، والتعابير والجمل التي أكثُرها باللغة الدارجة، والغلو إلى الحُلَّا خصوصًا في المتأخرين، والتَقليدُ الأعمى لِمَنْ قَبْلَه، في ذلك وعدم التفرقة بين ما يصحُّ نقله على علَّاته أو نَقْدِه...» إلى أن قال:

«فلا يُعدُّ كتاب تاريخ؛ وإنَّما هو كتاب مناقب وكرامات، أو قُلْ: خرافات».

ثُمَّ انفَصَلَ السَّيدُ عبدُالحيِّ على ترجيح الرأي الثاني في كتاب «سلوة الأنفاس» من أنَّه كتابُ زيارة ومزارات، وكرامات وتفخيم وتضخيم، وأقام الأدلة على رأية (ص٢).

ب- وانتقد عليه أمورًا منها، أنَّه ينقلُ الترجمة من كتب ولا يسمِّيها ولا يذكرها في موارده آخر «السَّلوة».

ج- وقال السَّيد عبدالحيِّ في «إعلام الحاضر والآت» ما نصُّه:

«فضيحة مشكوفة: تراجم الفاسيين في «السَّلوةِ» جُلُّها مأخوذ باللفظِ من «عناية أولي المجد»، فإذا شئتَ فتتبَّع أيَّ ترجمةٍ شئت منها ومن «عناية أولي المجد» تجده يسايرها مسايرة فاضحة، وما زاد فمن الفشر أو من الصفق، لا يخرج عن هذه الكتب إلا قليلًا من غير عزو، وهذا عجيب مؤِّيد لما قلناه سابقًامن أنَّه أَخذَ تراجمَ أهلَّ كلِّ بيتٍ من الكتب المؤلَّفة فيهم باللفظ، إلا ما ندر لحاجةٍ في نفسه، أو غرضٍ يسأل عنه ولا بد في رمسه»، ثمَّ ذكر أمثلة كثيرة في صفحات متتابعة.

قلت: وكان الأحسن الابتعاد عن الألفاظ الخشنة.

د - ومنها أن تراجم بعض عائلته الكتانية بالذَّمِ أحرى (ص٧)، انظر مثلًا الكلام على كلٍّ من عمر بن الطايع الكَتَّانيِّ، ومحمد بن عبدالواحد - المدعو الكبير- الكَتَّاني وابنه عبدالكبير.. وأطنبَ السَّيد عبدالحي في الكلام على والده السيد عبدالكبير.

ويتهم السيد عبد الحي صاحب سلوة الأنفاس (ص٨) بأنَّه حاطب ليل، وجارُ ذيل، غيرُ ناقد، ولا متصرف....

هـ - ومنها أنَّه كانَ يتزلَّف للحكام والملوك وهم خارج عن موضوع الكتاب (ص١٠)، وأنَّه - أي صاحب «السَّلوة»- ضَرَبَ في باب النفاق بالمقياس الأكبر. وما تقدم نصُّ كلام السيد عبدالحيِّ.

و- وقال السيد عبدالحيِّ (ص ١٢، ١٣) «ومما يلاَحظ على صاحب «السَّلوةِ» تساهُله في الحُلى والأَوْصَاف خصوصًا، فالشيخ الإمام مثلًا فإنه يطلقها على كلِّ من دونه أو قال كلمة، وبالخصوص وصف الحافظ، فإنَّه يطلقه على النَّاسِ جزافًا، مع أَنَّ التحرِّي في الحُلى واختيار المناسب منها من شأن من يخافُ اللهَ ويتقيه، والمجازفةُ والإعطاءُ بالكيلِ شأنُ غَيرِهم.....»

ز- وقال (ص ١٣): «من مواقف صاحبَ «السَّلوة» المزرية الدَّالة على أَنَّه يريدُ أنْ يظهرَ كَوَرعٍ محتاطٍ ..... أنَّه عَمدَ إلى عددٍ عديدٍ من الإعلام

والصلحاء الكرام، فلم تشأ قريحته الوقَّادة الترجمة لهم في صفوف أمثالهم العلماء والصلحاء ..... فيذكرهم في «السَّلوة» ذكرًا غير مشرِّفٍ ولا معرِّفٍ».

إلى غير ذلك من المؤآخذات الكلية على «السَّلوة»، ثمَّ فصَّلَ ما أجمله.

وبالجملة فكتاب «إعلام الحاضر والآت» فيه نقدٌ قويٌّ واطِّلاعٌ جيدٌ على المصادر الفاسية التي كان مشتهرًا بها، وألفاظٌ شديدة، وتحاملٌ واستدراكاتٌ ومؤاخذاتٌ، وهو كثيرُ الثِّقة بنفسه وبما يصدر عنه، وفيه مواقف وألفاظ لا أحبُّ أنْ أنقلها هنا، ولكن لينظرها من يبحث عنها.

«ذيل إعلام الحاضر والآت»:

وقد عملَ السيد عبدالحيِّ ذيلًا عليه قال في أوله: «هذا جزءٌ جمعتُ فيه بعض تراجم العلماء والصَّالحين الذين أَهْملهم صاحب «السَّلوة» لغفلةٍ أو شهوةٍ أو عدم وقوفٍ عليه، ورتبتُهم على حروف المعجم».

قلتُ: أظن أنَّ هذا الكتاب وقوة النَّقد فيه وعباراته القاسية، كان سببًا لانحراف أحد مشايخي الكتانيين عن المترجَم له، وما تبع ذلك من التوسُّع في الاختلاف ومحاولة الاستعانة بالغير.

تنبيه: وقد رأيتُ «سلوة الأنفاس» في طبعتها الجديدة سنة ١٤٢٥، ولمْ يذكر المحقِّقون شيئًا عن «نقد سلوة الأنفاس» للسيد عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ أو

نقد غيره، وكأنَّهم هابوا ذِكْرَ أيِّ نقدٍ لـ«سَّلوة الأنفاس» والصواب غير ذلك والنَّقدُ يجبرُ النَّقصَّ، والعلمُ لا محاباةَ فيه ولا مجاملة، وتضعيفُ عليِّ بن المدينيِّ لأبيه ليس ببعيد، وفي الشروح والحواشي والتقريرات نظرات ونقدات، وإنَّ جودةَ العمل تكمل بجودة النَّقد ليتكامل العملان، ويتواصل أهل العلم؛ ونقدُ الكتاب يدَلُّ على أهميته وقيمته العلمية، ولقد انتقدت في هذه الترجمة بعض آراء السيد عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ مع شديد إعجابي به في فنه المعروف به وكتابه فهرس الفهارس، وهو كانَ قد انتقدَ شقيقه وابن خاله سيدي محمد بن جعفر الكتانيَّ فكان ماذا؟!

وإذا خرجَ النَّقد عن التحامل والحسد فهو من باب النَّصيحة؛ والأسرة الكتانية أسرة علمية متعددة الجوانب والأنوار، ولها أيادٍ بيضاء على أهل العلمِ والفضلِ، ومن شيوخي منهم الذين لازمتهم وأحببتُهم سيدي العلامة محمد المنتصر بالله بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتانيُّ نور الله قبورهم وتقبَّلهم عنده مع الأنبياء والصالحين.

ولنرجعِ إلى صاحب الترجمة، فأقول: والمتحصَّل أنَّه كان مُسْنِدَ عَصْرِه، واسعَ الاطِّلاع، كثير التصنيف بحسب فنه الذي اشتهر به.

توالت عليه أحداث بعد وفاة شقيقه وخروجه من السجن ثم بيعته للسيد محمد بن عرفة بن محمد بن عبدالرحمن العلوي، وأحداث نفي محمد

الخامس، ثمَّ رجوعه للمغرب في ٣٠ ربيع النبوي سنة ١٣٧٥، وإعلان الاستقلال، فغادر السيد عبد الحي المغرب إلى فرنسا بعد عودة محمد الخامس وتصدُّرِ حزب الاستقلال سنة ١٣٧٦، وخسرَ المغربُ علميًّا بهذه الهجرة؛ وأخباره في هجرته غير معروفةٍ، والدنيا إقبالٌ وإدبارٌ، ولا أخفي تألُّمي من ابتعاد هذه الشخصية عن السَّاحة العلمية، وفي القلوب حسراتٌ... وما زالت شخصية السَّيِّد عبدالحيِّ الكَتَّانيِّ تحتاج لدراساتٍ مجردة.

تُوفِّي فجر الجمعة ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢رحمه الله وأثَابَه رِضاه وذلك في مدينة نيس بفرنسا.

***

ذكره شيخنا في "الكواكب الدَّراري" (ص٤٠٨)، وترجمه مخلوف في «شجرة النور الزكيَّة» (ص٤٣٧)، والسَّيِّد مُحَمَّد بن جَعفر الكَتَّانيُّ في «النبذة» (ص٢٢٢)، وسكيرج في «رياض السلوان» (ص٤٣)، وفي «قدم الرسوخ» (١٤٥)، والنَّبهانيُّ في «جامعِ كَرامات الأولياء» (١/ ٢٧٧)، والسَّيِّد أبو بكر الحبشيُّ في «الدَّليل المشير» (ص١٤٨)، والسُّوسيُّ في «مشيخة الإلغيين» (١٨٣)، والعزوزيُّ البيروتيُّ في «إتحاف ذوي العناية» (١٧)، وعبد الستار الدهلويُّ في «سُلَّم الوصول إلى العلماء الفحول» (٨)،

والجرافيُّ في «تحفة الإخوان» (ص٨٤)، والشيخ حسن مشاط في «الثبَت الكبير» (ص ١٧١)، والزِّركليُّ في «الأعلام» (٦/ ١٨٧)، وعبدالله الجراريُّ في «التَّأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين» (١٦١)، وعمر عبدالجبار في «سير وتراجم» (ص٢٠٥)، وزكريا بيلا في «الجواهر الحِسَان» (٢/ ٥٨٠)، والسَّيِّد مُحَمَّد بن علويٍّ المالكيُّ في «فهرسة الشُّيوخ والأسانيد» (ص٢٠٤). وانظر مقدمة «فهرس الفهارس»، والسَّيِّد حمزة الكَتَّانيَّ في «منطق الأواني» (ص١٧١).

وقد ترجم لنفسه في «الرَّدع الوجيز لمن أبى أن يجيز»، و«المظاهر السَّامية في النسبة الشَّريفة الكتَّانية».